

## ١٧٧/٣٦ - عقد النقل والمواصلات في إفريقيا

## ١٧٧/٣٦ - توسيع مرافق المؤشرات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ١٥/٣٤ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، بشأن عقد النقل والمواصلات في إفريقيا ،

وإذ تشير على وجه الخصوص إلى قرارها ١٠٨/٣٥ المؤرخ في

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي وافق فيه على تنظيم

اجتماعات تقنية استشارية لمختلف المناطق الفرعية الإفريقية ،

وإذ تشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦/١٩٧٩ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، و ٦١/١٩٧٩

المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، و ٦٧/١٩٨١ المؤرخ في

٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن عقد النقل والمواصلات في إفريقيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار ٣٤١ (١٤ - ٣٤) الذي اتخذه في

٢٧ آذار/مارس ١٩٧٥ مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في

جلسته الخامسة<sup>(٧٥)</sup> ، والذي حث فيه المؤشر الدول الأعضاء على أن

تعطي أولوية عليا لتنمية النقل والمواصلات ،

وإذ تشير كذلك إلى القرار CM/Res.738 (٤ - ٣٣) الذي

اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة

والثلاثين ، المعقدة في مونروفيا في الفترة من ٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه

١٩٧٩<sup>(٧٦)</sup> ،

وإذ تدرك ضرورة التنفيذ الكامل ، خلال العقد ، للمشاريع القومية ودون الأقليمية والأقليمية التي تستهدف إنشاء شبكة متكاملة للنقل والمواصلات في إفريقيا دعماً للتنمية المجلدة في القارة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المالية الكبيرة التي بذلتها حكومات الدول الأفريقية للتمكن من تمويل وتنفيذ جزء كبير من برنامج المرحلة الأولى (١٩٨٣-١٩٨٠) من العقد ،

وإذ ترى ضرورة بذل جهود مستمرة لتعبئة المزيد من الموارد من أجل ضمان تطبيق برنامج العقد ،

وإذ تشير إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط الأفريقيين في دورته الثانية التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٨١ ، والذي أذن فيه للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا بتنظيم أربعة اجتماعات تقنية استشارية بين الدول الأعضاء ومن يهمه الأمر في إفريقيا من المنظمات الحكومية الدولية والمترتبة<sup>(٧٧)</sup> ،

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ،

وإذ تشير أيضاً إلى أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا أنشئت في أديس أبابا في سنة ١٩٥٨ ، وإلى أن مرافق المؤشرات فيها ، التي تبرعت بها حكومة إثيوبيا للأمم المتحدة ، صممت لخدمة البلدان الإفريقية المحدودة العدد التي كانت دولًا أعضاء في الأمم المتحدة في أواخر الخمسينيات وأوائل السبعينيات ،

وإذ تلاحظ مع الارتياد الزيادة في عدد الدول المستقلة في إفريقيا نتيجة لانهاء الاستعمار ،

وإذ تلاحظ كذلك أن هناك حالياً خمسين دولة إفريقية أعضاء في الأمم المتحدة وأن هناك احتمالاً لأنضمام المزيد منها إلى عضوية الأمم المتحدة ،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الجسام الموكلة في العقد الحالي إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا بوصفها المركز الرئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا بوجه عام ولتنفيذ خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية معروفة للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بوجه خاص ، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الاستثنائية الثانية ، المعقدة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠<sup>(٧٨)</sup> ،

وإذ تلاحظ أن مرافق المؤشرات الموجودة حالياً في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا يعتقد أنها غير كافية لتلبية احتياجات العدد الكبير من الدول الأفريقية التي أصبحت أعضاء في اللجنة منذ انشائها ، والعدد المتزايد من المنظمات الدولية ، والحكومة الدولية ، والأقليمية التي تشارك في مؤشرات هناك ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يضطلع ، على سبيل الاستعمال ، بدراسة عن مدى كفاية مرافق المؤشرات في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتلبية الطلبات عليها نتيجة للتوسيع في عضوية اللجنة وزيادة أنشطتها :

٢ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، تقريراً عن نتائج الدراسة مشفوعاً باقتراحاته ، وذلك عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها السابعة عشرة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ .

## الجلسة العامة ١٠٣

## ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

<sup>(٧٥)</sup> انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ١٥ ، E/1979/50(E) ، الجزء الثاني ، الفرع دال .

<sup>(٧٦)</sup> انظر : A/34/552 ، الملف الأول .

<sup>(٧٧)</sup> انظر : E/CN.14/812/Rev.1 .

<sup>(٧٨)</sup> A/S-11/14 ، المرفق الأول .